



وزارة التخطيط / الدائرة القانونية

الدليل الإسترشادي للقائمة السوداء لشركات المقاولات والمقاولين العراقيين

٢٠٢٤





الدليل الاسترشادي

للقائمة السوداء لشركات المقاولات والمقاولين العراقيين

٢٠٢٤

الفريق المشكل لاعداد الدليل

برئاسة السيدة وكيل الوزارة

أ.م.د. هناء اسماعيل إبراهيم الاسدي

اعداد وتنفيذ

اسيل حسين عبد الامير

عثمان حامد ابراهيم - عبد الكرييم ثابت محمد علي



الفهرست

الصفحة	الموضوع	ت
١	المقدمة	١
٢	الهدف	٢
١٧-٣	التشريعات (تعليمات وضوابط)	٣
٣١-١٨	التعاميم	٤
٣٣-٣٢	الاستفسارات	٥





المقدمة

انطلاقاً من رسالة واهداف وزارة التخطيط/ الدائرة القانونية وتطبيقاً لقانون وزارة التخطيط رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٩ وتعليمات تشكيلات ومهام دوائر واقسام وزارة التخطيط رقم (١) لسنة ٢٠١٢ وتعليمات تصنيف شركات المقاولات والمقاولين والادراج في القائمة السوداء رقم (١) لسنة ٢٠١٥ بشأن تولي الدائرة القانونية مهمة ادراج الشركات المقاولة والمقاولين العراقيين على القائمة السوداء والرفع منها وكذلك ابداء الرأي في القضايا القانونية المتعلقة بالموضوع وتفسير الاحكام الخاصة بتعليمات تصنيف المقاولين من خلال ما يتم عرضه على الدائرة من الجهات الحكومية ذات العلاقة،

وتأسيساً لما تقدم اخذت الدائرة القانونية على عاتقها اعداد هذا الدليل بدعم من نائب رئيس مجلس الوزراء/ معالي السيد وزير التخطيط والستيد الوكيل الاداري.

ويعتبر هذا الدليل حصيلة جهد متواضع تضمن شرحاً دقيقاً وواضحاً للقضايا القانونية التي عرضت في مجال الادراج والرفع من القائمة السوداء للمقاولين والشركات المقاولة العراقية مستنداً الى القوانين النافذة والقرارات والتعليمات والأنظمة الصادرة بشأنها بجهود قسم الاستشارات والاتفاقيات وقسم المعلومات في الدائرة القانونية خدمة لعراقتنا العظيم.

ولغرض توفير المعلومات الخاصة بكيفية الادراج والرفع بما يضمن قيام جهات التعاقد الحكومية بالسير بالإجراءات وفقاً للتعليمات دون مخالفتها او تجاوزها وبما يضمن حق الطرفين (جهة التعاقد والمتعاقد) ولضمان الالتزام بالمدد وبالإجراءات القانونية المتخذة بحق الطرف المخل وعدم هدر حق الدولة فقد تم اعداد هذا الدليل، آملين ان ينال هذا الجهد المتواضع رضا الجميع ويحقق الغاية المنشودة ... ومن الله التوفيق.

أ.م.د. هناء اسماعيل ابراهيم

وكيل الوزارة/ وكالة

٢٠٢٤/١١/١٤

الهدف من اعداد الدليل

يهدف هذا الدليل الى الاجابة على استفسارات تشكيلات الوزارة والدوائر التابعة لها بشأن كيفية الادراج والإجراءات المتبعة والمتخذة من قبل جهات التعاقد الحكومية بحق المتعاقد المخل من مقاول او شركات مقاولة عراقية استنادا الى تعليمات تصنيف شركات المقاولات والمقاولين والادراج في القائمة السوداء رقم (١) لسنة ٢٠١٥ بما يسهل على جهات التعاقد الحكومية الاستفادة من المعلومات الواردة فيه وصولاً الى تقليل الاستفسارات المتكررة في نفس الموضوع وضمان حق الجهات التعاقدية في محاسبة المتعاقد المخل بالإضافة الى ضمانة حقوقها المالية في المشروع المنفذ وفقاً للتشريعات العراقية والقوانين النافذة، كما يجمع هذا الدليل كافة التشريعات المتعلقة بالموضوع أعلاه بما يسهل على جهات التعاقد الرجوع اليه.

اولاً: - التشريعات المتعلقة بالأدراج والرفع:

١. تعليمات تصنيف شركات المقاولات والمقاولين والادراج في القائمة السوداء رقم (١) لسنة ٢٠١٥.
٢. ضوابط رقم (٢) لسنة ٢٠١٦ الخاصة بالأدراج والرفع في القائمة السوداء.

ثانياً: - التعاميم الخاصة بالأدراج والرفع:

١. اعمام وزارة التخطيط/ الدائرة القانونية ذي العدد (٣١٦٠٣/٥/٤) في ٢٠٢٤/٩/٥ بشأن مدة المفاتحات للإدراج بالقائمة السوداء.
٢. اعمام وزارة التخطيط/ الدائرة القانونية ذي العدد (٢٧٢٢١/٥/٤) في ٢٠٢٤/٨/٥ بشأن الملاحظات التي تم تأشيرها على جهات التعاقد بخصوص الأوليات المرفقة.
٣. اعمام وزارة التخطيط/ الدائرة القانونية ذي العدد (٩٠٨/٥/٤) في ٢٠٢٤/١/٩ بشأن التأكيد على الالتزام بما جاء بالقرار (٢٤١) لسنة ٢٠٢٢.
٤. اعمام وزارة التخطيط/ الدائرة القانونية ذي العدد (١٥٠٤/٥/٤) في ٢٠٢٣/١/١٦ بشأن الملاحظات التي تم تأشيرها على جهات التعاقد والواجب مراعاتها عند الإدراج.
٥. اعمام وزارة التخطيط/ الدائرة القانونية المرقم بالعدد (٢٥٤٩٦/٥/٤) في ٢٠٢٢/٩/٢٦ المعطوف على قرار مجلس الوزراء المرقم (٢٤١) لسنة ٢٠٢٢ الوارد بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان المرقم بالعدد (ش.ز.ل.١٠.١/١٠٠٤٢٣) في ٢٠٢٢/٩/٨ المتضمن إقرار التوصية الواردة بكتاب وزارة التخطيط بموجب كتابها المرقم بالعدد (و.س/١٣٧/٢/١) في ٢٠٢٢/٤/١٧.
٦. اعمام وزارة التخطيط/ الدائرة القانونية ذي العدد (٣٧٣٤/٥/٤) في ٢٠٢١/٢/١٥ بشأن مدد الإجابة والنظر بالمفاتحات.
٧. اعمام وزارة التخطيط/ الدائرة القانونية ذي العدد (١٧٤٨١/٥/٤) في ٢٠٢٠/١١/٢٩ بشأن اعتماد الاستماراة المعدة لغرض ملئها وارفاقها مع الأوليات.

تعليمات تصنيف شركات المقاولات والمقاولين والادراج في القائمة السوداء رقم (١) لسنة ٢٠١٥

المادة (١)

يقصد بالمصطلحات التالية لأغراض هذه التعليمات المعاني المبينة أعلاه:

اولاً - الوزير: وزير التخطيط.

ثانياً - شركة المقاولات: الشركة المؤسسة بموجب قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ وتزاول اعمال المقاولات حسب اختصاصها

ثالثاً - المقاول: الشخص الطبيعي الذي يزاول اعمال المقاولات ويكون حائزًا على هوية تصنيف المقاولين العراقيين او هوية اتحاد المقاولين العراقيين.

رابعاً - المقاولة: عقد تلتزم بموجبه شركات المقاولات او المقاولين بتنفيذ أحد الاعمال الآتية:

ا - المقاولات الانشائية: تشمل الاعمال المتعلقة بإنشاء وتوسيع وهدم وترميم المباني بأنواعها والطرق والجسور والسكك والمطارات والسدود والخزانات ومشاريع الري والبزل والموانئ واعمال الماء والمجاري وغيرها من الاعمال الانشائية.

ب - مقاولات الاعمال الكهربائية والميكانيكية والكيماوية: تشمل الاعمال المتعلقة بنصب وتركيب وصيانة المعدات والمكائن ومحطات توليد الكهرباء ومحطات الضخ وبدالات الهواتف واعمال التكيف والتأسيسات الكهربائية والصحية والماء والمجاري والإبراج والتركيبيات المعدنية وصيانة الأجهزة والبرمجيات والحواسيب والالكترونية والمشاريع الصناعية والكيماوية المختلفة وغيرها من الاعمال التي تدخل في دائرة هذا الاختصاص.

خامساً - المقاولة الثانوي: جزء من مقاولة رئيسة تنفذ من المقاول الثانوي للجهات الرسمية ضمن ذات المقاولة بعد موافقتها ولا تزيد كلفتها على (٣٠٪) ثلاثين من المائة من كلفة المقاولة الرئيسية.

سادساً - المقاول الثانوي: المقاول الذي ينفذ مقاولة ثانوية.

سابعاً - الكفاءة المالية: المقدرة المالية المؤدية من الادارة العامة لاحد المصارف المجازة والمعتمدة قانوناً.

ثامناً - الاعمال المنجزة: الاعمال التي انجزت وفق الشروط القانونية والمواصفات الفنية المتعاقد عليها مع الجهات المستفيدة وصدرت في شأنها شهادة اكمال الاعمال.

المادة (٢)

اولاً - تحدد درجة تصنيف شركات المقاولات للأعمال الانشائية او الكهربائية والميكانيكية والكيماوية وفق الشروط والمؤهلات الآتية:

ا – الدرجة الممتازة:

- (1) ان يكون للشركة رأسمال قدره (٧٠٠٠٠٠٠٠) سبعة مليارات دينار.
- (2) مهندس مدني بمرتبة استشاري مساهم او متفرغ عدد (٢) للاختصاص الانشائي او مهندس كهربائي او ميكانيك او كيميائي بمرتبة استشاري مساهم او متفرغ عدد (٢) للاختصاص الكهربائي و الميكانيكي و الكيميائي بتأييد من نقابة المهندسين.
- (3) مشاور قانوني مسجل بتأييد من نقابة المحامين.
- (4) محاسب متفرغ بتأييد من نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين.
- (5) ان تكون الشركة قد اكملت بصورة ناجحة اعمال مقاولة واحدة لا تقل كلفتها عن (٢٥٠٠٠٠٠٠) خمسة وعشرين مليار دينار او مقاولتين لا تقل كلفة كل منها عن (١٥٠٠٠٠٠٠) خمسة عشر مليار دينار او ثلاثة مقاولات لا تقل كلف مجموعها عن (٣٥٠٠٠٠٠٠) خمس وثلاثين مليار دينار للمقاولات الانشائية او الكهربائية والميكانيكية والكيميائية.
- (6) ان يكون قد مضى على تصنيفها بالدرجة الاولى مدة (٤) اربع سنوات في الاقل للاختصاص الكهربائي و الميكانيكي و الكيميائي او لكلا الاختصاصين اذا كانت مصنفة بهما معا.
- (7) ان تقدم حسابات ختامية مصدقة للسنين الاخيرتين.
- (8) ان تكون للشركة اليات و معدات حسب الاختصاص و بما لا يقل عن (١٥) خمسة عشر اليه مثبتة بموجب اوراق رسمية (السنويات او وثائق التسجيل).

ب – الدرجة الاولى:

- (1) ان يكون للشركة رأسمال قدره (٥٠٠٠٠٠٠) خمسة مليارات دينار.
- (2) مهندس مدني بمرتبة استشاري مساهم او متفرغ للاختصاص الانشائي او مهندس كهربائي او ميكانيك او كيميائي بمرتبة استشاري مساهم او متفرغ للاختصاص الكهربائي و الميكانيكي و الكيميائي بتأييد من نقابة المهندسين.
- (3) مشاور قانوني مسجل بتأييد من نقابة المحامين.
- (4) محاسب متفرغ بتأييد من نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين.
- (5) ان تكون الشركة قد اكملت بصورة ناجحة اعمال مقاولة واحدة لا تقل كلفتها عن (١٥٠٠٠٠٠٠) خمسة عشر مليار دينار او مقاولتين لا تقل كلفة كل منها عن (١٠٠٠٠٠٠٠) عشرة مليارات دينار او ثلاثة مقاولات لا تقل كلف مجموعها عن (٢٥٠٠٠٠٠٠) خمس وعشرين مليار دينار للمقاولات الانشائية او الكهربائية والميكانيكية والكيميائية.
- (6) ان تقدم حسابات ختامية مصدقة للسنين الاخيرتين.

(7) ان تكون للشركة اليات و معدات حسب الاختصاص و بما لا يقل عن (١٠) عشرة اليات مثبتة بموجب اوراق رسمية (السنويات او وثائق التسجيل).

ج - الدرجة الثانية:

(1) ان يكون للشركة رأسمال قدره (٤٠٠٠٠٠٠) اربعة مليارات دينار.

(2) مهندس مدني بمرتبة استشاري مساهم او متفرغ للاختصاص الانشائي او مهندس كهربائي او ميكانيك او كيميائي بمرتبة استشاري مساهم او متفرغ للاختصاص الكهربائي و الميكانيكي و الكيميائي بتأييد من نقابة المهندسين.

(3) مشاور قانوني مسجل بتأييد من نقابة المحامين.

(4) محاسب متفرغ بتأييد من نقابة المحاسبين و المدققين العراقيين.

(5) ان تكون الشركة قد اكملت بصورة ناجحة اعمال مقاولة واحدة لا تقل كلفتها عن (١٢٠٠٠٠٠٠) اثنا عشر مليار دينار او مقاولتين لا تقل كلفة كل منها عن (٨٠٠٠٠٠٠) ثمانية مليارات دينار او ثلاثة مقاولات لا تقل كلف مجموعها عن (٢٠٠٠٠٠٠٠) عشرين مليار دينار للمقاولات الانشائية او الكهربائية او الميكانيكية والكيميائية.

(6) ان تقدم حسابات ختامية مصدقة للسنين الاخيرتين.

(7) ان تكون للشركة اليات و معدات حسب الاختصاص و بما لا يقل عن (٥) خمسة اليات مثبتة بموجب اوراق رسمية (السنويات او وثائق التسجيل).

د - الدرجة الثالثة:

(1) ان يكون للشركة رأسمال قدره (٣٠٠٠٠٠٠) ثلاثة مليارات دينار.

(2) مهندس مدني بمرتبة مجاز مساهم او متفرغ للاختصاص الانشائي او مهندس كهربائي او ميكانيك او كيميائي بمرتبة مجاز مساهم او متفرغ للاختصاص الكهربائي و الميكانيكي و الكيميائي بتأييد من نقابة المهندسين.

(3) مشاور قانوني مسجل بتأييد من نقابة المحامين.

(4) محاسب متفرغ بتأييد من نقابة المحاسبين و المدققين العراقيين.

(5) ان تكون الشركة قد اكملت بصورة ناجحة اعمال مقاولة واحدة لا تقل كلفتها عن (٨٠٠٠٠٠٠) ثمانية مليارات دينار او مقاولتين لا تقل كلفة كل منها عن (٦٠٠٠٠٠٠) ستة مليارات دينار او ثلاثة مقاولات لا تقل كلف مجموعها عن (١٥٠٠٠٠٠٠) خمسة عشر مليار دينار للمقاولات الانشائية او الكهربائية او الميكانيكية والكيميائية.

(6) ان تقدم حسابات ختامية مصدقة للسنين الاخيرتين.

ه - الدرجة الرابعة:

(1) ان يكون للشركة رأسمال قدره (٢٠٠٠٠٠٠٠) اثنان مليار دينار.

(2) مهندس مدني بمرتبة استشاري مساهم او متفرغ للاختصاص الانشائي او مهندس كهربائي او ميكانيك او كيميائي بمرتبة استشاري مساهم او متفرغ للاختصاص الكهربائي والميكانيكي والكيميائي بتأييد من نقابة المهندسين.

(3) مشاور قانوني مسجل بتأييد من نقابة المحامين.

(4) محاسب متفرغ بتأييد من نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين.

(5) ان تكون الشركة قد اكملت بصورة ناجحة اعمال مقاولة واحدة لا تقل كلفتها عن (٥٠٠٠٠٠٠٠) خمسة مليارات دينار او مقاولتين لا تقل كلفة كل منها عن (٣٠٠٠٠٠٠٠) ثلاثة مليارات دينار او ثلاث مقاولات لا تقل كلف مجموعها عن (٨٠٠٠٠٠٠٠) ثمانية مليارات دينار للمقاولات الانشائية او الكهربائية والميكانيكية والكيميائية.

و – الدرجة الخامسة:

(1) ان يكون للشركة رأسمال قدره (١٠٠٠٠٠٠٠) مليار دينار.

(2) مهندس مدني بمرتبة ممارس مساهم او متفرغ للاختصاص الانشائي او مهندس كهربائي او ميكانيك او كيميائي بمرتبة ممارس مساهم او متفرغ للاختصاص الكهربائي والميكانيكي والكيميائي بتأييد من نقابة المهندسين.

(3) مشاور قانوني مسجل بتأييد من نقابة المحامين.

(4) محاسب متفرغ بتأييد من نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين.

(5) ان تكون الشركة قد اكملت بصورة ناجحة اعمال مقاولة واحدة لا تقل كلفتها عن (٣٠٠٠٠٠٠٠) ثلاثة مليارات دينار او مقاولتين لا تقل كلفة كل منها عن (٢٠٠٠٠٠٠٠) مليار دينار او ثلاث مقاولات لا تقل كلف مجموعها عن (٥٠٠٠٠٠٠٠) خمسة مليارات دينار للمقاولات الانشائية او الكهربائية والميكانيكية والكيميائية.

ثانياً – يحدد تصنيف المقاولين (الأشخاص الطبيعيين) للأعمال الانشائية او الكهربائية والميكانيكية والكيميائية وفق الشروط والمؤهلات الآتية:

ا – الدرجة السادسة:

(1) ان يكون للمقاول كفاءة مالية قدرها (٧٥٠٠٠٠٠) سبعمائة وخمسون مليون دينار.

(2) ان يكون للمقاول مهندس مدني بمرتبة ممارس مساهم او متفرغ للاختصاص الانشائي او مهندس كهربائي او ميكانيك او كيميائي بمرتبة ممارس مساهم او متفرغ للاختصاص الكهربائي والميكانيكي والكيميائي بتأييد من نقابة المهندسين.

(3) محاسب بتأييد من نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين.

(4) ان يكون المقاول قد اكمل بصورة ناجحة اعمال مقاولة واحدة لا تقل كلفتها عن (٢٠٠٠٠٠٠٠) مiliاري دينار او مقاولتين لا تقل كلفة كل منها عن (١٢٥٠٠٠٠٠) مليار ومتى وخمسين مليون دينار او ثلاثة مقاولات لا تقل كلف مجموعها عن (٣٠٠٠٠٠٠٠) ثلاثة مليارات دينار للمقاولات الانشائية او الكهربائية والميكانيكية والكيماوية.

ب - الدرجة السابعة:

(1) ان يكون للمقاول كفاءة مالية قدرها (٦٠٠٠٠٠٠٠) ستة ملليون دينار.

(2) ان يكون للمقاول مهندس مدني بمرتبة مساعد مساهم او متفرغ للاختصاص الانشائي او مهندس كهربائي او ميكانيك او كيميائي بمرتبة مساعد مساهم او متفرغ للاختصاص الكهربائي والميكانيكي والكيماوي بتأييد من نقابة المهندسين.

(3) ان يكون المقاول قد اكمل بصورة ناجحة اعمال مقاولة واحدة لا تقل كلفتها عن (١٥٠٠٠٠٠٠) مليار و خمسة ملليون دينار او مقاولتين لا تقل كلفة كل منها عن (١٠٠٠٠٠٠٠) مليار دينار او ثلاثة مقاولات لا تقل كلف مجموعها عن (٢٥٠٠٠٠٠٠) مليار و خمسة ملليون دينار للمقاولات الانشائية او الكهربائية والميكانيكية والكيماوية.

ج - الدرجة الثامنة:

(1) ان يكون للمقاول كفاءة مالية قدرها (٤٠٠٠٠٠٠) اربعين مليون دينار.

(2) ان يكون المقاول قد اكمل بصورة ناجحة اعمال مقاولة واحدة لا تقل كلفتها عن (١٠٠٠٠٠٠٠) مليار دينار او مقاولتين لا تقل كلفة كل منها عن (٧٥٠٠٠٠٠٠) سبعين مليون دينار او ثلاثة مقاولات لا تقل كلف مجموعها عن (٢٠٠٠٠٠٠٠) مليار دينار للمقاولات الانشائية او الكهربائية والميكانيكية والكيماوية.

د - الدرجة التاسعة:

(1) ان يكون للمقاول كفاءة مالية قدرها (٣٠٠٠٠٠٠٠) ثلاثة ملليون دينار.

(2) ان يكون المقاول قد اكمل بصورة ناجحة اعمال مقاولة واحدة لا تقل كلفتها عن (٧٥٠٠٠٠٠٠) سبعين مليون دينار او مقاولتين لا تقل كلفة كل منها عن (٦٠٠٠٠٠٠٠) ستة ملليون دينار او ثلاثة مقاولات لا تقل كلف مجموعها عن (١٥٠٠٠٠٠٠) مليار و خمسة ملليون دينار للمقاولات الانشائية او الكهربائية والميكانيكية والكيماوية.

ه - الدرجة العاشرة:

(1) ان يكون للمقاول كفاءة مالية قدرها (١٥٠٠٠٠٠٠) مائة و خمسون مليون دينار.

ثالثا - على الجهات المتعاقدة مراعاة درجات التصنيف المنصوص عليها في البنددين (اولا) و (ثانيا) من هذه المادة عند احالة المقاولات الانشائية او الكهربائية والميكانيكية والكيماوية على شركات المقاولات والمقاولين.

المادة (٣)

اولا - تصنف شركات المقاولات لأول مرة في الدرجة الخامسة انسانية او كهربائية وmekanik وكيماينية دون شروط تقديم الاعمال المنجزة.

ثانيا - يجوز تصنيف المهندس المدني او الكهربائي او الميكانيكي او الكيميائي الاستشاري لأول مرة بالدرجة السابعة حسب الاختصاص.

ثالثا - يجوز تصنيف المقاول المقاول المهندس إذا كان بمرتبة استشاريا او مجازا مدنيا للاختصاص الانساني او مهندس بمرتبة استشاريا او مجازا كهرباء او ميكانيك او كيميائي للاختصاص الكهربائي والميكانيكي والكيمايني بالدرجة (السابعة) او (الثامنة) او (النinth) بتأييد من نقابة المهندسين مع الكفاءة المالية المنصوص عليها في (١) من الفقرات (ب) و (ج) و (د) من المادة (٢) من هذه التعليمات دون شرط تقديم الاعمال المنجزة.

رابعا - يجوز تصنيف المقاول المقاول المهندس إذا كان بمرتبة ممارسا مدنيا للاختصاص الانساني او مهندسا بمرتبة ممارس كهرباء او ميكانيك او كيميائي للاختصاص الكهربائي والميكانيكي والكيمايني في الدرجة (العاشرة) بتأييد من نقابة المهندسين دون تقديم كفاءة مالية.

المادة (٤)

تكون كلف احالة المقاولات الانسانية او الكهربائية والميكانيكية والكيماينية على شركات المقاولات والمقاولين حسب الدرجات الآتية:

اولا - الدرجة الممتازة: المقاولات مهما بلغت كلفتها.

ثانيا - الدرجة الاولى: للمقاولات التي لا تزيد كلفة الواحدة منها على (٢٥٠٠٠٠٠٠٠) خمسة وعشرين مليار دينار.

ثالثا - الدرجة الثانية: للمقاولات التي لا تزيد كلفة الواحدة منها على (٢٠٠٠٠٠٠٠) عشرين مليار دينار.

رابعا - الدرجة الثالثة: للمقاولات التي لا تزيد كلفة الواحدة منها على (١٥٠٠٠٠٠٠) خمسة عشر مليار دينار.

خامسا - الدرجة الرابعة: للمقاولات التي لا تزيد كلفة الواحدة منها على (١٠٠٠٠٠٠٠) عشرة مليار دينار.

سادسا - الدرجة الخامسة: للمقاولات التي لا تزيد كلفة الواحدة منها على (٥٠٠٠٠٠٠٠) خمسة مليار دينار.

سابعا - الدرجة السادسة: للمقاولات التي لا تزيد كلفة الواحدة منها على (٣٠٠٠٠٠٠٠) ثلاثة مليار دينار.

ثامنا - الدرجة السابعة: للمقاولات التي لا تزيد كلفة الواحدة منها على (٢٠٠٠٠٠٠٠) ملياري دينار.

تاسعا - الدرجة الثامنة: للمقاولات التي لا تزيد كلفة الواحدة منها على (١٥٠٠٠٠٠٠) مiliyar وخمسمائة مليون دينار.

عاشرًا - الدرجة التاسعة: للمقاولات التي لا تزيد كلفة الواحدة منها على (١٠٠٠٠٠٠٠) مليار دينار.
حادي عشر - الدرجة العاشرة: للمقاولات التي لا تزيد كلفة الواحدة منها على (٧٥٠٠٠٠٠٠) سبعمائة وخمسين مليون دينار.

المادة (٥)

أولاً - يشكل الوزير لجنة تسمى (لجنة تصنيف شركات المقاولات والمقاولين) تتتألف من:
ا - ممثل عن وزارة التخطيط بعنوان مدير عام رئيسا
ب - ممثل عن الوزارات والدوائر والجهات التالية بعنوان مدير عام من ذوي الخبرة والاختصاص اعضاء

(١) وزارة الاعمار والاسكان

(٢) وزارة النقل

(٣) وزارة الصناعة و المعادن

(٤) وزارة التجارة

(٥) وزارة الموارد المائية

(٦) وزارة البلديات و الاشغال العامة

(٧) وزارة الاتصالات

(٨) امانة بغداد

ج - ممثل عن الجهات الآتية:

(١) اتحاد المقاولين العراقيين عضوا

(٢) نقابة المهندسين العراقية عضوا

ثانياً - يكون رئيس قسم تصنيف شركات المقاولات والمقاولين في وزارة التخطيط مقرراً لها.

ثالثاً تكون مدة العضوية في اللجنة (٢) سنتين.

المادة (٦)

أولاً - تجتمع اللجنة مرتين في الأقل كل شهر بدعوة من رئيسها.

ثانياً - يكتمل نصاب اللجنة بحضور أكثر من نصف اعضائها.

ثالثا - تتخذ قرارات اللجنة بأغلبية اصوات الاعضاء الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس.

رابعا - للجنة قبول وثائق الاعمال المنفذة من شركات المقاولات والمقاولين خارج العراق على ان تكون مصدقة وفق القانون.

المادة (٧)

تتولى اللجنة المهام الآتية:

اولا - البت في طلبات تصنيف شركات المقاولات والمقاولين ومنح التصنيف بحسب كفاءتهم ومؤهلاتهم خلال (٦٠) ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب بقبوله او رفضه مع بيان اسباب الرفض.

ثانيا - البت في طلبات الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات في ادراج ورفع شركات المقاولات والمقاولين في القائمة السوداء بعد تحقق شروط ومتطلبات الادراج والرفع فيها ورفع التوصية بالإدراج او الرفع من عدمها الى الوزير للمصادقة عليها.

ثالثا - اقتراح ضوابط الادراج في القائمة السوداء لشركات المقاولات والمقاولين والرفع منها وتخصيص هذه الضوابط لمصادقة الوزير.

رابعا - تحديد الضوابط الخاصة بالوثائق المرافقة بطلبات شركات المقاولات والمقاولين وتعد هذه الضوابط نافذة من تاريخ مصادقة الوزير عليها.

خامسا - البت بطلبات اعادة انتقاء شركات المقاولات والمقاولين ونحوهم هوية تصنيف شركات المقاولات والمقاولين مجددا في نفس الدرجة السابقة بعد تقديم ما يثبت تصنيفهم بتلك الدرجة او بالدرجة التي تراها اللجنة بشرط الا يكون:

ا - الغاء الهوية ناجما عن اخلال المقاول بقواعد السلوك المهني المنصوص عليها في القوانين ذات الصلة او محكوما عليه بسبب ذلك.

ب - صدر بحقه حكما بإشهار افلسه.

ج - ثبوت ارتكابه جريمة مخلة بالشرف.

د - سحب الهوية وشطب التصنيف نهائيا بسبب الادراج في القائمة السوداء.

سادسا - اجراء الكشف الموقعي على شركات المقاولات التي تطلب منحها الدرجة الممتازة والدرجة الاولى والدرجة الثانية.

المادة (٨)

اولا - تشكل لجنة تسمى (اللجنة الاستئنافية للنظر في الاعتراضات) تتكون من:

ا - وكيل وزير التخطيط رئيسا

ب - ممثل عن وزارة الاعمار والاسكان بعنوان مدير عام عضوا

ج - ممثل عن اتحاد المقاولين العراقيين عضوا

ثانيا - يكون أحد الموظفين القانونيين في وزارة التخطيط مقررا للجنة.

ثالثا - لشركات المقاولات والمقاولين الاعتراض على قرار لجنة تصنيف شركات المقاولات والمقاولين او قرارها في الادراج في القائمة السوداء لدى اللجنة المنصوص عليها في البند (اولا) من هذه المادة خلال (٣٠) ثلاثة يوما من تاريخ تبلغه بالقرار من الجهة طالبة الادراج.

رابعا - تبت اللجنة في الاعتراض المقدم اليها خلال (٣٠) ثلاثة يوما من تاريخ ورود اجابات الجهات المعنية في شأن طلب شركات المقاولات والمقاولين ويخضع قرارها لمصادقة الوزير خلال (٣٠) ثلاثة يوما من تاريخ تسجيل القرار في مكتبه ويعد نهائيا من الناحية الادارية.

خامسا - للجنة الاستئنافية النظر في الاعتراضات ولها ان توصي برفع اسم شركات المقاولات او المقاولين من القائمة السوداء قبل انتهاء مدة الادراج وابقائها بنفس الدرجة السابقة لأسباب مبررة بعد الوقوف على راي الجهة المستفيدة وتخضع هذه التوصية لمصادقة الوزير.

سادسا - لا تنظر اللجنة في طلبات شركات المقاولات والمقاولين في القضايا المعروضة امام القضاء.

المادة (٩)

اولا - تقدم طلبات شركات المقاولات والمقاولين الراغبين بالتصنيف لأول مرة او تعديل درجة التصنيف او تجديده الى قسم تصنيف شركات المقاولات والمقاولين في وزارة التخطيط.

ثانيا - يقوم القسم بما يأتي:

ا - تدقيق الطلبات ومدى توفر الشروط القانونية فيها واستيفاء الرسوم والاجور وفقا للقانون ورفعها الى لجنة تصنيف المقاولين للنظر فيها خلال (٦٠) ستين يوما من تاريخ تسجيلها في القسم دون نوافذ.

ب - اصدار هويات تصنيف شركات المقاولات والمقاولين بعد موافقة الوزير على قرار اللجنة.

ج - تدقيق الوثائق الشخصية العائدة لشركات المقاولات ومؤسساتها ومساهميها والمدراء المفوضين والمقاولين.

د - اعداد قاعدة بيانات عن شركات المقاولات والمقاولين وتزويده الجهات المختصة وذات العلاقة بالمعلومات عند طلبها.

ه - تسلم ومتابعة طلبات الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات الخاصة بالإدراج او الرفع لشركات المقاولات والمقاولين في القائمة السوداء عند توفر شروطها.

و - اصدار الاعمامات الخاصة بالإدراج في القائمة السوداء ورفعها.

ز - اصدار التأييدات الخاصة بصحة صدور الهويات الخاصة بالتصنيف.

المادة (١٠)

اولا - تعد هوية التصنيف المنصوص عليها في الفقرة (ب) من البند(ثانيا) من المادة (٩) من هذه التعليمات نافذة لمدة (٤) أربع سنوات من تاريخ اصدارها.

ثانيا - تجدد هوية التصنيف المنصوص عليها في الفقرة (ب) من البند (ثانيا) من المادة (٩) من هذه التعليمات بعد انتهاء مدة نفادها ووفقا للشروط والمؤهلات المنصوص عليها في هذه التعليمات لكل درجة دون شرط تقديم الاعمال المنجزة.

المادة (١١)

اولا - لشركات المقاولات او المقاولين ممن ترفض اللجنة تصنيفهم لأول مرة بسبب عدم توفر بعض الشروط اكمال النواقص والشروط المطلوبة وتحسب مدة الموافقة المنصوص عليها في الفقرة (ا) من البند (ثانيا) من المادة (٩) من هذه التعليمات بعد اكمال النقص او تقديم طلب جديد.

ثانيا - في حالة فقدان شركات المقاولات او المقاولين المصنفين لاحظ شروط الدرجة المصنف بها فعليه اكمال الشرط خلال (٦٠) ستين يوما من تاريخ تبلغه وبعكسه يعاد النظر بدرجته.

ثالثا - لا يجوز تعديل درجة شركات المقاولات او المقاولين الى درجة اعلى الا بعد مضي (٢) سنتين على تصنيف درجته.

رابعا - تعتمد الاعمال المنجزة بعد اخر درجة تصنيف كان عليها في تعديل درجة شركة المقاولات او المقاولين.

خامسا - لا يجوز تصنيف:

ا - المقاول (الشخص الطبيعي) من غير المهندسين لأول مرة بدرجة تزيد على الدرجة العاشرة للمقاولات الانشائية او الكهربائية والميكانيكية والكيماوية.

ب - شركات المقاولات من غير المساهمة مع القطاع العام لأول مرة بدرجة تزيد على الدرجة الخامسة للمقاولات الانشائية او الكهربائية والميكانيكية والكيماوية.

سادسا - ١ - يجوز تصنيف شركات المقاولات في أكثر من تخصص انشائي او كهربائي وميكانيكي وكيميائي إذا توافرت الشروط المطلوبة بموجب هذه التعليمات.

ب - لا يجوز للمقاول (الشخص الطبيعي) التصنيف لأكثر من تخصص واحد.

المادة (١٢)

تلغى هوية التصنيف ويشطب اسم المقاول في احدى الحالات الآتية:

اولا - تكرار الادراج في القائمة السوداء لأكثر من مرة.

ثانيا - تصفية شركات المقاولات.

ثالثا - تغيير نشاط شركات المقاولات الى نشاط اخر غير المقاولات.

رابعا - طلب المقاول الغاء هوية التصنيف تحريريا.

خامسا - إذا منحت الهوية استنادا الى وثائق ثبت لاحقا انها مزورة.

سادسا - إذا ارتكب المقاول جريمة مخلة بالشرف.

سابعا - إذا صدر بحق المقاول حكما بإشهار افلاسه.

المادة (١٣)

للجنة منح شركات المقاولات لأول مرة تصنيف الدرجة الرابعة في حال مساهمة مؤسسات او شركات القطاع العام في تأسيسها بنسبة لا تقل عن (٢٥٪) خمس وعشرين من المئة من راس مال الشركة بعد تكييف اوضاعها حسب متطلبات هذه الدرجة باستثناء شرط تقديم الاعمال المنجزة.

المادة (١٤)

اولا - في حالة كون مؤسس او أحد مؤسسي شركة المقاولات او المقاول مهندسا او محاسبا او محاميا فيحتسب ضمن المالك الفني المطلوب حسب متطلبات الدرجة.

ثانيا - تراعى في شركة المقاولات الفردية خبرة مؤسس الشركة السابقة عند التأسيس لأغراض التقويم ومنح الدرجة.

ثالثا - تعد خبرة واحد او أكثر من المؤسسين في مجال المقاولات في شركة المقاولات غير الفردية مجذبة لأغراض التقويم والتجديد والتعديل ومنح الدرجة للشركة.

المادة (١٥)

اولا - للوزير بناء على طلب مسبب من الوزير المختص او رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة او المحافظ ادراج اسم الشركة المقاولة واسم مديرها المفوض واسم المقاول المصنف عن جميع انواع العقود واسم الشركة المقاولة واسم مديرها المفوض واسم المقاول غير المصنف عن عقود المقاولات حصريا في القائمة السوداء لمدة (٢) سنتين في احدى الحالات الآتية:

ا - التعامل مع الشركات الأجنبية المقاطعة.

ب - ثبوت تقديم رشوة لاحد منتسبي الحكومة.

ج - ثبوت القيام بتزوير العطاءات او اية وثيقة من مستندات المقاولة.

د - ثبوت تقديم معلومات او امور مغایرة للحقيقة فيما يتعلق بالعمل المحال عليه.

هـ - ثبوت مخالفة شروط المقاولة او المواصفات الفنية المتعاقد عليها.

و - ثبوت عدم الالتزام بآداب المهنة باتباع اساليب المنافسة غير المشروعية.

ز – الامتناع عن توقيع العقد بعد التبلغ بقرار الاحالة.

ح – سحب العمل.

ثانياً – يترتب على الادراج في القائمة السوداء ما يأتي:

ا- تنزيل درجة صنف الشركة المقاولة او المقاول درجة واحدة لمدة سنة واحدة تسري من تاريخ رفع اسمه من القائمة السوداء باستثناء الدرجة الخامسة.

عدم التعامل مع الشركة المقاولة او المقاول خلال مدة الادراج في القائمة السوداء.

ب - عدم التعامل مع الشركة المقاولة او المقاول خلال مدة الادراج في القائمة السوداء.

ج - تمت اثار ادراج شركات المقاولات والمقاولين في القائمة السوداء الى المدير المفوض في شركات المقاولات.

المادة (١٦)

اولاً - تسري مدة الادراج في القائمة السوداء اعتباراً من تاريخ صدور كتاب وزارة التخطيط.

ثانياً - لا يسري قرار الادراج في القائمة السوداء على قرارات الاحالة والعقود الموقعة قبل تاريخ صدور قرار الادراج الصادر من وزارة التخطيط.

ثالثاً - ترفع شركات المقاولات والمقاولين من القائمة السوداء بانتهاء المدة المحددة لها في قرار الادراج بعد تقديم طلب خطى بذلك.

المادة (١٧)

على جهة التعاقد عند توافر احدى الحالات المنصوص عليها في البند (اولاً) من المادة (١٥) من هذه التعليمات تشكل لجنة تحقيقية من (٣) ثلاثة اعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص يكون أحد اعضائها موظفاً قانونياً ولها الاستعانة بمن تراه مناسباً وتتولى اللجنة ما يأتي:

اولاً - التحقق من الواقع المنسوبة الى شركات المقاولات او المقاول واجراء التحقيق معهما عن المخالفات المنسوبة اليهما مع تثبيت دفوع الشركة او المقاول تحريرياً.

ثانياً - اقتراح مدة الادراج في القائمة السوداء واصدار التوصيات في شأن ذلك.

المادة (١٨)

على الجهات المتعاقدة مراعاة ما يأتي:

اولاً - تعتمد كلفة الجزء الخاص في حالة اشتراك شركات مقاولات او مقاولين من درجات مختلفة لتنفيذ عقد متكامل بكل منهم من العمل في تحديد الدرجة المطلوبة لكل شريك.

ثانياً - يجوز لأكثر من شركة مقاولات او مقاول من نفس الدرجة والاختصاص الاشتراك في مناقصة تتطلب درجة واحدة اعلى شريطة عدم السماح لأي منهم عند رسو المناقصة بالتنازل او الانسحاب خلال مدة المقاولة.

ثالثا - في حالة اشتراك أكثر من شركة مقاولة او مقاول في تنفيذ مقاولة واحدة تحدد درجة كل مشارك حسب نسبة مشاركته، وفي حالة عدم وجود ما يثبت نسبة المشاركة تقسم كلفة المقاولة بالتساوي على عدد المشاركين بالتنفيذ عند التصنيف.

المادة (١٩)

للوزير المختص احالة المقاولات التي لا تزيد مبالغ كلفتها على (٥٠٠٠٠٠٠) خمسماة مليون دينار لمقاولين غير مصنفين.

المادة (٢٠)

على شركات المقاولات او المقابول اعلام قسم تصنيف شركات المقاولات او المقاولين في الوزارة تحريريا عند حصول اي تغيير في عنوان شركات المقاولات او المقاولين او اي تحديث للمعلومات الاخرى خلال (١٥) خمسة عشر يوما من تاريخ التغيير.

المادة (٢١)

تلزم دوائر الدولة والجهات ذات العلاقة بتزويد لجنة تصنيف شركات المقاولات والمقاولين بالمعلومات التي تطلبها لتسهيل مهامها في التثبت من الكفاءة المالية والادارية والفنية لشركات المقاولات والمقاولين.

المادة (٢٢)

تزود دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة لجنة تصنيف شركات المقاولات والمقاولين بجميع التغييرات التي تحصل على شركات المقاولات.

المادة (٢٣)

تقديم نقابة المهندسين ونقابة المحامين ونقابة المحاسبين والمدققين واتحاد المقاولين اشعارا الى اللجنة في حالة فقدان العضوية او المعاقبة او حصول اي تغيير في التأييدات والمعلومات التي سبق تزويد اللجنة بها.

المادة (٢٤)

يقدم المقابول او شركة المقاولات عند التصنيف لأول مرة تأييدها من اتحاد المقاولين العراقيين.

المادة (٢٥)

تلغى تعليمات تسجيل وتصنيف شركات المقاولات والمقاولين رقم (٣) لسنة 2009 .

المادة (٢٦)

تنفذ هذه التعليمات بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

ضوابط رقم (٢) لسنة ٢٠١٦ الخاصة بالأدراج والرفع في القائمة السوداء

استناداً لاحكام البند (ثالثاً) من المادة (٠٧) من تعليمات تصنيف شركات المقاولات والمقاولين والأدراج في القائمة السوداء رقم (١) سنة ٢٠١٥ أصدرنا الضوابط الآتية:

أولاً-لغرض ادراج شركات المقاولات والمقاولين عن جميع أنواع العقود والشركات غير المصنفة عن عقود المقاولات عند تحقق أحد الأسباب الواردة في البند (أولاً) من المادة (١٥) من التعليمات تتبع الإجراءات الآتية:

١. مفاتحة وزارة التخطيط/ الدائرة القانونية/بكتاب موقع من قبل الوزير او المحافظ او رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة حسراً على ان يتضمن الكتاب المرفقات الآتية:

أ. السند القانوني للإدراج في القائمة السوداء وذلك بذكر (المادة القانونية والبند والفقرة) بشكل صريح وواضح استناداً لأحكام المادة (١٥) من التعليمات.

ب. محضر اللجنة التحقيقية والأوراق التحقيقية التي طلبت بموجبها اللجنة ادراج الشركة المقاولة او المقاول في القائمة السوداء على ان تتضمن هذه الأوراق دفع الشركه او المقاول عن المخالفه المنسوبة اليه وكذلك اخذ افادة المدير المفوض والمهندس المقيم وكل من يقتضي حضوره في اللجنة استناداً لأحكام المادة (١٧) من التعليمات.

ت. كتاب التبليغ الرسمي للمدير المفوض للشركة او المقاول المتضمن حضوره امام اللجنة التحقيقية لتدوين افادته عن المخالفه المنسوبة اليه مع مراعاة اعماننا ذي العدد (٢٨٩٧٦/٥/٤) في ٢٠١٥/١٢/٢١ المتضمن بأنه (توجه الإنذارات من دائرة العدل حسراً في حالة عدم وجود بند في العقد يجيز لجهة التعاقد توجيه الإنذارات من قبلها مباشرة).

ث. قرار إحالة العمل/ عقد المقاولة/ كتاب سحب العمل/ الإنذارات الموجهة الى الشركة او المقاول/ هوية التصنيف للشركات والمقاولين المصنفين.

ج. نسبة الإنجاز الفعلي والإنجاز المخطط ونسبة المبالغ المصاروفة.

ح. ايه وثائق أخرى تفيد البت بال موضوع.

٢. في حال كون الشركة غير مصنفة تطالب جهة الادراج بتزويدنا بالأوراق التأسيسية للشركة (العقد+ الشهادة التأسيسية) استناداً الى المادة (١٦ / ثانية).

٣. يقدم طلب الادراج او الرفع من القائمة السوداء الى وزارة التخطيط/ الدائرة القانونية.

٤. لا ينظر في طلب الادراج في حالة وجود نقص في المرفقات المطلوبة بموجب الفقرة (١) أعلاه وتحمل الجهة طالبة الادراج مسؤولية التأخير في هذه الحالة.

ثانياً: لغرض رفع شركات المقاولات والمقاولين من القائمة السوداء بعد ادراجهم فيها تتبع الإجراءات التالية:

١. الرفع قبل انتهاء المدة المقررة للإدراج استناداً لما جاء في المادة (٨/ خامساً) من التعليمات رقم (١) لسنة ٢٠١٥:

أ. تقدم شركة المقاولات او المقاول طلب تحريري برفعها من القائمة السوداء الى اللجنة الاستئنافية في وزارة التخطيط مع بيان الأسباب والمبررات المقنعة.

- ب. تقوم اللجنة بفتحة الجهة المستفيدة للوقوف على رأيها بشأن الطلب.
- ت. على الجهة المستفيدة ابداء رأيها خلال (٣٠) يوم من تاريخ صدور الكتاب وفي حالة عدم وروده خلال المدة المحددة يعد رفضاً للطلب.
- ث. في حالة ورود رأي الجهة المستفيدة بعد المماطلة من رفع شركة المقاولات او المقاول من القائمة السوداء فعلى اللجنة الاستئنافية البت في الطلب خلال (٣٠) يوم من تاريخ ورود رأي الجهة المستفيدة اليها ويخصم قرارها لمصادقة الوزير.
- ج. تبلغ الشركة المقاولة او المقاول بالقرار الصادر من قبل وزارة التخطيط من خلال الاعام الصادر الى كافة جهات التعاقد المتضمن رفع اسم الشركة او المقاول من القائمة السوداء.
٢. الرفع بعد انتهاء مدة الادراج استناداً لما جاء في المادة (٦/ثانياً):
- أ. تقدم شركة المقاولات او المقاول طلباً تحريرياً بالرفع الى لجنة تصنيف شركات المقاولات والمقاولين بعد انتهاء المدة المقررة للإدراج.
- ب. تنظر لجنة تصنيف شركات المقاولات والمقاولين بالطلب المقدم اليها وترفع التوصية للسيد الوزير للمصادقة عليها.
- ت. تعتمد احكام الفقرة (١/ج) في أعلاه عند تبلغ الشركة المقاولة او المقاول.
٥. تنفذ هذه الضوابط من تاريخ صدورها.



REPUBLIC OF IRAQ
MINISTRY OF PLANNING

جمهوريّة العراق
وزارة التخطيط
الدائرة المأمونية

العلمي / ٢٠١٧

التاريخ: ٢٠١٧

الوزارات كافة - مكتب الوزير
الجهات غير المرتبطة بوزارة كافة - مكتب رئيس الجهة
المحافظات كافة - مكتب المحافظ
أمانة بغداد - مكتب الأمين
م / القائمة السوداء

تهدي وزارة التخطيط أطيب تحياتها ...

بناءً على مصادقة معالي السيد الوزير المحترم بتاريخ ٢٠٢٤/٨/٢٢ على توصية لجنة تصنيف شركات المقاولات والمقاولين والإدارات في القائمة السوداء في جلستها المرقمة (١٢٣) والمنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/٨/٦ وبخيبة تنظيم موضوع تقديم طلبات إدراج شركات المقاولات والمقاولين في القائمة السوداء إلى هذه الوزارة/الدائرة القانونية ولأهمية الموضوع تقرر الآتي :-

- (تكون مفاتحة وزارة التخطيط / الدائرة القانونية / قسم معلومات المقاولات والمقاولين خلال (٦) أشهر من تاريخ تحقق سبب الادراج وبخلافة تعاد الاوليات كافة الى الجهة طالبة الادراج) وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٢٤١ / لسنة ٢٠٢٢) المعم بوجوب كتاب وزارة التخطيط ذي العدد (٢٥٤٩٦/٥٤) في ٢٠٢٢/٩/٢٦ مع التأكيد على توصيات اللجنة الصادرة بهذا الخصوص في جلستها المرقمة (١٠١) و (١١٠) وبخلافة لا ينطر بطلب الادراج وتعاد الاوليات الى الجهة طالبة الادراج وفقاً للقرار المذكور افأً .

مع التقدير.

أ.م.د هناء اسماعيل ابراهيم
وكيل الوزارة للشئون الادارية
٢٠٢٤/٩/٣

صورة عنه المتن

- مجلس النواب / الامة العامة / السيد الامين العام / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
 - مجلس الوزراء / مكتب السيد رئيس مجلس الوزراء / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
 - مجلس القضاء الاعلى / السيد رئيس مجلس المحاكم / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
 - الامانة العامة لمجلس الوزراء/ السيد الامين العام/ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
 - مكتب الوزير/إشارة الى مصادقة معايير الوزير في ٢٠٢٤/٨/٢٢ على توصيات لجنة التصنيف للتفضل بالاطلاع .. مع التقدير
 - مكتب الوكيل الاداري / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
 - مكتب الوكيل الفني / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
 - دائرة نكتولوجيا المعلومات / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
 - الدائرة القانونية / قسم تصنيف المقاولين للتفضل بالاطلاع واجراء اللازم على الموقع الالكتروني للوزارة / مع التقدير .
 - الدائرة القانونية / قسم المضبوطة والمراسلات / مع التقدير .
 - الدائرة القانونية / قسم معلومات شركات المقاولات والمقاولين / شعبية القائمة السوداء / مع الإلزام .

REPUBLIC OF IRAQ
MINISTRY OF PLANNING



جمهورية العراق
وزارة التخطيط
الدائرة القانونية

العدد: ٢٠٢١ / ٥٩

التاريخ: ٥ / ٨ / ٤٠

الوزارات كافة - مكتب الوزير
الجهات غير المرتبطة بوزارة كافة - مكتب رئيس الجهة
المحافظات كافة - مكتب المحافظ
أمانة بغداد - مكتب الأمين

م/ القائمة السوداء

تهدي وزارة التخطيط أطيب تحياتها ..

انطلاقاً من مهام هذه الوزارة في ادراج شركات المقاولات والمقاولين العراقيين المخلين بالتزاماتهم التعاقدية وفق تعليمات تصنيف شركات المقاولات والمقاولين والإدراج في القائمة السوداء رقم (١) لسنة ٢٠١٥ ولغرض تمكين لجنة تصنيف شركات المقاولات والمقاولين والإدراج في القائمة السوداء لجسم الإدراج في القائمة السوداء حيث تم تأشير بعض الملاحظات فيما يخص أوليات الإدراج في القائمة السوداء التي ترد إلى الدائرة القانونية في هذه الوزارة وكالاتي :

١- وجوب الالتزام بالمدد الزمنية الواردة في تعليمات تنفيذ العقود الحكومية والضوابط الملحة بها وشروط أعمال المقاولات العامة لاعمال الهندسة المدنية والكهربائية والهيكانية والوثائق القياسية باعتبارها جزء لا يتجزء من العقد .

٢- ضرورة ذكر حيئات وتفاصيل المشروع واسباب ومبررات الإدراج بشكل مفصل في محاضر اللجان التحقيقية واللجان المختصة بالإدراج في القائمة السوداء مع تعزيزها بكلفة الاوليات والوثائق التي تدعم طلبات الإدراج ليتسنى للجنة المشكلة في هذه الوزارة دراسة الموضوع من الناحيتين الشكلية والموضوعية .

٣- على جهات التعاقد تزويد وزارة التخطيط /الدواوين المعنية بموقف المشروع بعد سحب العمل وهل تم التنفيذ على حساب الشركة او المقاول من خلال لجان اسراع ام تم من خلال الاحالة الى مقاول اخر .

٤- الالتزام بتنفيذ اعمامات هذه الوزارة ذات الاعداد (٣٧٣٤٠/٥/٤) في ٢٠٢١/١٥ و(٢٥٤٩٦/٥/٤) في ٢٠٢٢/٩/٢٦ و(١٥٠٤/٥/٤) في ٢٠٢٢/١١٦ ومراعاة ما جاء فيها .

... مع التقدير .

مرافقات :
- الكتب المذكورة في اعلاه .

الدكتور المهندس
ازهار حسين صالح
وكيل الوزارة / وكالة
٢٠٢٤/٦/٢٤

صورة عنه الى:

- مجلس النواب / الامة العامة / السيد الأمين العام / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- مجلس الوزراء / مكتب السيد رئيس مجلس الوزراء / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- مجلسقضاء الاعلى / السيد رئيس المجلس / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- الامانة العامة لمجلس الوزراء/ السيد الأمين العام/ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- مكتب السيد الوزير/ اشارة إلى مصادقة عالي الوزير بتاريخ ٢٠٢٤/٦/١٠ للتفضل بالاطلاع .. مع التقدير.
- مكتب الوكيل الاداري / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- مكتب الوكيل الفني / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- الدائرة الادارية والمالية/قسم تكنولوجيا المعلومات/ للتفضل بالاطلاع والنشر على الموقع الالكتروني للوزارة/مع التقدير .
- الدائرة القانونية/ قسم معلومات شركات المقاولات والمقاولين / شعبة القائمة السوداء / مع الاوليات.

REPUBLIC OF IRAQ
MINISTRY OF PLANNING



جمهورية العراق
وزارة التخطيط
الدائرة القانونية

٩٠٨ ٥٤ العدد:

٢٠٢٤/١٩ التاريخ:

الوزارات كافة - مكتب الوزير
الجهات غير المرتبطة بوزارة كافة - مكتب رئيس الجهة
المحافظات كافة - مكتب المحافظ
أمانة بغداد - مكتب الأمين

م/ القائمة السوداء

تهدي وزارة التخطيط أطيب تحياتها ..

بناء على مصادقة معالي الوزير بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٥ على توصية لجنة تصنيف شركات المقاولات والمقاولين والإدراج في القائمة السوداء في جلستها المرقمة (١١٧) والمنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٥ حيث اوصت الآتي :

التأكيد على الجهات التعاقد كافة ببيان الالتزام بما جاء بقرار مجلس الوزراء المرقم (٢٤١) لسنة ٢٠٢٢
واعمام هذه الوزارة ذي العدد (٢٥٤٩٦/٥/٤) في ٢٠٢٢/٩/٢٦ ومراعاة المدة المنصوص عليها في القرار مدار البحث عند تقديم طلبات ادراج شركات المقاولات والمقاولين في القائمة السوداء.
لتفضل بالاطلاع والالتزام بما جاء في اعلاه ... مع التقدير.

الدكتور المهندس
ازهار حسين صالح
وكيل الوزارة / وكالة
٢٠٢٤/١/ ✓

صورة عنه الى :

- مجلس النواب / الامانة العامة / السيد الامين العام / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- مجلس الوزراء / مكتب السيد رئيس مجلس الوزراء / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- مجلس القضاء الاعلى / السيد رئيس المجلس / للتفضل بالاطلاع / مع التقدير .
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ السيد الامين العام/ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- مكتب السيد الوزير/ اشارة إلى مصادقة معالي الوزير بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٥ للتفضل بالاطلاع .. مع التقدير.
- مكتب الوكيل الاداري / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- مكتب الوكيل الفني / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- الدائرة الادارية والمالية/ قسم تكنولوجيا المعلومات/ للتفضل بالاطلاع والنشر على الموقع الالكتروني للوزارة/مع التقدير.
- الدائرة القانونية/ قسم تصنيف المقاولين للتفضل بالاطلاع واتخاذ ميلزوم وتأشير ذلك لديكم / لطفاً.
- الدائرة القانونية/ قسم معلومات شركات المقاولات والمقاولين / شعبة القائمة السوداء / مع الاوليات.



العدد: ١٥٤ / ٥٢٤

التاريخ: ٢٠١٨/١٢

وزارات كافة - السيد الوزير المحترم
الجهات غير المرتبطة بوزارة كافة - السيد رئيس الجهة المحترم
امانة بغداد - السيد الامين المحترم
المحافظات كافة - السيد المحافظ المحترم
صندوق إعمار المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية - السيد رئيس الصندوق المحترم

م/ إدراج شركات المقاولات والمقاولين في القائمة السوداء

تهدي وزارة التخطيط أطيب تحياتها ...

إنطلاقاً من مهام هذه الوزارة في إدراج الشركات العراقية المقاولة والمقاولين المخالفين بالتزاماتهم التعاقدية وفق تعليمات تصنيف شركات المقاولات والمقاولين والإدراج في القائمة السوداء رقم (١) لسنة ٢٠١٥ ولغرض تمكين لجنة تصنيف شركات المقاولات والمقاولين لحسم طلبات الإدراج في القائمة السوداء ندرج بعض الملاحظات بناء على ماتم تأشيره من خلال تدقيق الأوليات التي ترد الي هذه الوزارة بشأن الموضوع مدار البحث وكالاتي:-

١. يتطلب مراعاة التفرقة بين الإنذار والتلبيغ (الموجهة من قبلكم للشركات المقاولة أو المقاولين) من حيث الغرض باعتبارهما تصرف قانوني يصدر من جانب الإدارة وليس له شكل خاص إلا إذا نص القانون على شكل معين ، إذ ان الغرض من الإنذار هو إشعار الشركة المقاولة أو المقاول المتناكما بضرورة انجاز العمل المكلف به وفق العقد المبرم فيما بينكم بصفته إلتزام تعاقدي وأجب التنفيذ أما التلبيغ فهو لجزاء تلجز إليه جهات التعاقد الحكومية عند تشكيل اللجنة التحقيقية وفق المادة (١٧) من التعليمات في اعلاه الغرض منه إعلام الشركة المقاولة أو المقاول بالحضور للتحقيق عن المخالفة المساوية اليهم وثبتت دفع الشركة أو المقاول تحريرها .

٢. التبليغات الموجهة للشركات المقاولة أو المقاولين ينبغي أن تتم وفق أحكام التبليغات المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية رقم (٨٢) لسنة ١٩٦٩ المعدل وفق صيغة التلبيغ ودرج في انتهاء بعض حالات التلبيغ على أن يتم مراعاة حالات التلبيغ الأخرى الواردة في قانون المرافعات المدنية النافذ عند تحققتها :

أ. في حالة كان المطلوب تبليغه (الشركات المقاولة أو المقاول) قد انتقل إلى جهة مجهولة أو إن العنوان وهمياً فعلى القائم بالتلبيغ أن يشرح واقع حال الشركات بالمعاينة ويسار إلى التحقق من مجهولية المحل المطلوب تبليغه من جهة ذات اختصاص (كمكتب المعلومات في مركز الشرطة أو مختار المنطقة أو أي دائرة مختصة ويؤيد ذلك على ورقة التلبيغ) وبعد ذلك يتخذ القرار بالتلبيغ عن طريق النشر في الجريدة الرسمية .



REPUBLIC OF IRAQ
MINISTRY OF PLANNING

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
جَمِيعُ دُوَّلَةِ الْعَرَاقِ

卷之三

التاريخ: / / ٢٠

بـ. يسلم كتاب التبليغ الى المطلوب تبليغه شخصياً او الى من يصلح تبليغه (الأشخاص المحددين في قانون المرافعات المدنية النافذ والمتواجدين في المحل المتفق عليه او العنوان المثبت في العقد) ويثبت على ورقة التبليغ ما يزيد التبليغ تحريرياً من خلال توقيعه بامضاته او ختمه او بصمة ايدهمه على كتاب التبليغ مع شرح القائم بالتبليغ على ورقة التبليغ .

جـ. في حال رفض المطلوب تبليغه او رفض من يصلح تبليغه (الأشخاص المحددون في قانون المرافعات المدنية النافذ) عن تسلم كتاب التبليغ او التوقيع بالقسم ثبت القائم بالتبليغ شرح يبين فيه رفض استلام كتاب التبليغ ويلصق نسخة من ورقة التبليغ على باب المقر ويبين ذلك في الشرح .

اـ. مراعاة تزويد هذه الوزارة بإفاده المدير المفوض للشركة المقاولة او المقاول والمهندسين المقيم على أن تكون مطبوعة وعلى شكل (فقر صمم) بصيغة ملف (pdf) حيث تم تأشير حالة الكتابة بخط اليد والتي كانت غير مفهومة .

التفضل بالاطلاع والعمل بمحبته ، مع التقدير .

أ. د. محمد على تميم
نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير التخطيط
٢٠٢٣/١/٢

صورة مكتبة الورق

- مجلس الوزراء / الامانة العامة / السيد الامين العام المختار / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
 - مجلس الوزراء / السيد رئيس مجلس الوزراء المختار / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
 - مجلس القضاء الاعلى / السيد رئيس المجلس المختار / للتفضل بالاطلاع / مع التقدير.
 - الامانة العامة لمجلس الوزراء / السيد الامين العام المختار / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
 - مكتب السيد الوزير / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
 - مكتب السيد الوكيل الاداري / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
 - مكتب السيد الوكيل الفني / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
 - مكتب السيد الوزير / قسم المتابعة / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
 - دائرة تكنولوجيا المعلومات / للتفضل بالاطلاع واجراء اللازم لعرض التقرير على الموقع الالكتروني للوزارة / مع التقدير.
 - الدائرة القانونية / قسم معلومات مذكرات المقاولات والمقاولين / شعبة القائمة السوداء والبنوك / مع الاوليات.

REPUBLIC OF IRAQ
MINISTRY OF PLANNING



جمهورية العراق
وزارة التخطيط
الدائرة القانونية

٢٠٢٢/٩/٢٧ العدد:

التاريخ: ٢٠٢٢/٩/٢٧

الوزارات كافة
الجهات غير المرتبطة بوزارة كافة
المحافظات كافة
امانة بغداد
صندوق اعمار المناطق المتضررة من العمليات الارهابية

لشكيلات العقود

م/ اقرار توصية المجلس الوزاري للاقتصاد بشأن الادراج في القائمة السوداء

تهدي وزارة التخطيط أطيب تحياتها..

نرافق لكم ربطا كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون مجلس الوزراء والجانب المرقم بالعدد (ش.ر.ل. / ١٠ / ١ / اعاصم ٣٣٤٢٣) في ٢٠٢٢/٩/٨ ومرافقه قرار مجلس الوزراء المرقم بالعدد (٢٤١) لسنة ٢٠٢٢ المتضمن اقرار توصية المجلس الوزاري للاقتصاد بحسب الاتي :-

- ١- مراعاة الجهات الحكومية كافة المذكورة في القائمة السوداء عند مفاتحة وزارة التخطيط بشأن القضايا المتعلقة بطلبات الادراج في القائمة السوداء على ان تكون مدة تقديم متطلبات الادراج في القائمة السوداء (٦) أشهر .
- ٢- توقيع التشكيلات الإدارية المختصة ، ورئيس جهة التعاقد ، المعنية بالموضوع المذكور انفا تحمل المسؤوليات القانونية والتبعات المالية كافة عند تسببيها في تأخير تقديم متطلبات الادراج بالقائمة السوداء او تقديم معلومات غير صحيحة يترتب عليها اخذ قرار من اللجنة المختصة بدرج شركات المقاولات والمقاولين في القائمة السوداء وإلغاء هوية التصنيف او شطب اسم المقاول ، استنادا الى تعليمات تصنيف شركات المقاولات والمقاولين والإدراج في القائمة السوداء (١ لسنة ٢٠١٥) والضوابط الملحقة بها .
- ٣- اسراع الجهات التعاقدية الحكومية كافة في انجاز المشروقات في ضمن الخطط المعدة مسبقا لتلافي تأخير تنفيذ الاعمال او حصول اندثار فيها ، ومحاسبة المقصرين في حال تأخر الانجاز او ثويقه لأسباب غير مبررة قانونيا، وتتحمل الجهات التعاقدية المسؤولية القانونية كافة عن عدم مراعاة ذلك .
للتفضل بالاطلاع والعمل بموجبه ... مع التقدير .

المرفق بـ
كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المشار إليه في اعلاه
ومرفقه المرفزي

الدكتور المهندس
ازهار حسين صالح
وكيل الوزارة / وكالة
٢٠٢٢/٩/٢٧

صورة عليه الورقة

- مجلس النواب / مكتب رئيس المجلس / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- مجلس الوزراء / مكتب رئيس مجلس الوزراء / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.



دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان

العدد: ش.ر.ل/١٠/٣١٤٣

التاريخ: ٢٠٢٢/٩/٨

الوزارات كافة / مكتب الوزير

الجهات غير المرتبطة بوزارة كافة

المحافظات كافة / مكتب المحافظ

الموضوع / إقرار توصية المجلس الوزاري للاقتصاد بشأن الإدراج في القائمة السوداء

ربطًا قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٥) لسنة ٢٠٢٢ ، المأمور في الجلسة الاعتيادية الثانية
والثلاثين المنعقدة في ٢٠٢٢/٩/٦ :

لأخذ ما يقتضي كلاً بحسب تخصصه ، وأعلامنا ، مع التقدير ...

المرفقات :

- قرار مجلس الوزراء المذكور آنفًا .
- الأوليات ذات العلاقة .



د. حميد نعيم الخطيب
الأمين العام لمجلس الوزراء

٢٠٢٢/٩/٧

(٢-١)



دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان
العدد: ش.ز.ل. ١١٦ / عام ٢٠١٤

التاريخ: ٢٠٢٢/٩/٨

صورة عن الـ

- صورة عن كل مكتب رئيس مجلس الوزراء

مكتب رئيس مجلس الوزراء / رئاسة مجلس الوزراء / ديوان المستشارين

وزارة التخطيط / مكتب الوكيل المساعد، الفنية

مكتب وزير الدولة السيدة هيا نعفتي حمود

ديوان الرقابة المالية الاتحادي / مكتب رئيس مجلس الوزراء

المجلس الوزاري للاقتصاد / سكرتارية المجلس ، إشارة إلى كتابكم
الرقم بالعدد (س.ل. ٣٨٣) المؤرخ في ٢٠١٩/٦/٩

الأمانة العامة لمجلس الوزراء / مكتب الأمين العام / للعلم ، مع التقدير ...

الأمانة العامة لمجلس الوزراء / مكتب نائب الأمين العام (العام) ، مع التقدير ...

الأمانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية (قسم الاستئناف) / إشارة إلى مذكرةكم المرقمة بالعدد (م/ق ٢٠٢٢/٨/١٨) المؤرخة في ٢٠٢٢/٨/١٨ / للعلم ، مع التقدير ...

الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان / قسم متابعة تنفيذ قرارات وتوجيهات مجلس الوزراء / للتأشير والمتابعة ، مع التقدير ...

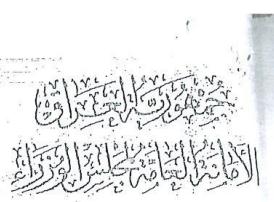
الأمانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة الإدارية والمالية / للعلم ، مع التقدير ...

الأمانة العامة لمجلس الوزراء / مكتب الإعلام والإتصال الحكومي / لأخذ الإجراءات المطلوبة ، مع التقدير ...

الأمانة العامة لمجلس الوزراء / قسم البريد المركزي / لحفظ ، مع التقدير ...

(Y-Y)

۲۰۲۲/۹/۷ آیاد



قرار
مجلس الوزراء
رقم (٤١) لسنة ٢٠٢٢

بناءً على مذكرة عددها (١٣٧/٢/١) ورقم كتابتها (٩٠٣/١/١٧) المؤرخ في (١٧/٤/٢٢)

قررت مجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية الثانية والثلاثين المنعقدة في (٢٠٢٢/٩/٦) ما ياتي :

إقرار توصية المجلس الوزاري للاقتصاد بحسب الآتي :

١. مراعاة الجهات الحكومية كافة الدقة والجدية عند مفاتحة وزارة التخطيط بشأن القضايا المتعلقة بطلبات الإدراج في القائمة السوداء على أن تكون مدة تقديم متطلبات الإدراج في القائمة السوداء (٦) أشهر.
٢. تولي التشكيلات الإدارية المختصة، ورئيس جهة التعاقد، المعنية بال موضوع المذكور آنفاً تحمل المسؤوليات القانونية والتبعات المالية كافة عند تسييسها في تأثير تقديم متطلبات الإدراج بالقائمة السوداء أو تقديم معلومات غير صحيحة يتربّط عليها أحد قرار من اللجنة المختصة بدرج شركات المقاولات والمقاولين في القائمة السوداء وإلغاء هوية التصنيف أو شطب اسم المقاول، استناداً إلى تعليمات تصنيف شركات المقاولات والمقاولين والإدراج في القائمة السوداء (١ لسنة ٢٠١٥) والضوابط الملحقة بها.
٣. إسراع الجهات التعاقدية الحكومية كافة في إنجاز المشروعات في ضمن الخطط المعدة، مسبباً لتلافي تأثير تفيدة الأعمال أو حصول اندثار فيها، ومحاسبة المقصرين في حال ثالث الإنذار أو توقيفه لأسباب غير مبررة قانونياً، وتتحمل الجهات التعاقدية المسئولية القانونية كافة عن عدم مراعاة ذلك.

د. حميد نعيم القربي
الأمين العام لمجلس الوزراء

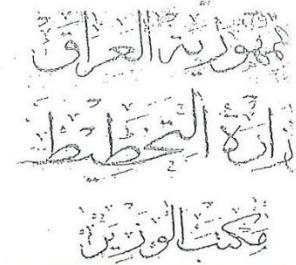
٢٠٢٢/٩/٧

REPUBLIC OF IRAQ

Ministry of Planning

Minister office

No. 19846
Date 2022-04-20



الرقم: ١٢٧ / ١٠٣ / ٢٢٢٢
التاريخ: ٢٠٢٢-٠٤-١٧

الى/ الامانة العامة لمجلس الوزراء/ السيد الامين العام المحترم
م / ادراج في القائمة السوداء

تهدي وزارة التخطيط اطيب تحياتها ..

إشارة الى مهام عمل وزارة التخطيط في ادراج الشركات المخلة بالتزاماتها التعاقدية ضمن القائمة السوداء من خلال لجنة مولفة في وزارتها لهذا الغرض وعلى وفق تعليمات (تصنيف شركات المقاولات والمقاولين والادراج في القائمة السوداء رقم (١) لسنة ٢٠١٥)، ونظراً لعدم قيام اغلب جهات التعاقد بمقاتحة وزارتها بشأن طلبات الادراج في القائمة السوداء الا بعد مضي مدة طويلة عن تاريخ نشوء السبب والذي يؤثر سلباً في سلامة اتخاذ القرارات الازمة وبالتالي تضليل العدالة وتقويض تحقيق المبنية العامة من خلال استبعاد المتعاقدين المخلين بالتزاماتهم.
ولمعالجة هذا الموضوع وضمان ان تكون طلبات الادراج في القائمة السوداء على وفق توقيتات زمنية محددة فان وزارة التخطيط تتوجه اصدار قرار بما يأتي:

١. قيام الجهات كافة ببراعة الدقة والجدية عند مفاجحة وزارة التخطيط بشأن القضايا المختلفة طلبات الادراج في القائمة السوداء على ان ترد الطلبات وفقاً لتوقيتات زمنية محددة تتاسب مع تاريخ سحب العمل بسبب الاخلاص التعاقدى وليس ضمن توقيتات زمنية متباينة.
٢. تتحمل جهات التعاقد الحكومية المسؤليات القانونية والتبعات المالية كافة عند تسببيها في تأخير تقديم متطلبات الادراج في القائمة السوداء او تقديم معلومات غير صحيحة يترتب عليها اتخاذ قرار من قبل اللجنة المختصة بادراج شركات المقاولات والمقاولين في القائمة السوداء والغاء هوية التصنيف او شطب اسم المقاول استناداً إلى تعليمات تصنيف شركات المقاولات، المقاولين المذكورة في اعلاه والضوابط الملحة بها.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

THE REPUBLIC OF IRAQ

Ministry of Planning

Minister office



جمهوريّة العراق
وزارَة التَّخطِيطِ
مُكتَبَ الْوَزَيرِ

№:

عدد: ٩٧/٢٢١٢

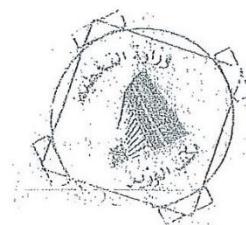
Date:

التاريخ: ٢٠٠٩ / ٤ / ١٧

٣. على جهات التعاقد الحكومية كافة الاسراع في انجاز المشاريع ضمن الخطط المعدة مسبقاً لتفادي تأخير تنفيذ الاعمال او حصول انذر فيها وان تتم محاسبة المقصرين في حال تأخر الانجاز او توقيه لاسباب غير مبررة قانونيا وتحميل الجهات التعاقدية المسئولية القانونية كاملة عن عدم مراعاة ذلك
للتنبض بالاطلاع وعرض الموضوع في جلسات مجلس الوزراء لاستحصل موافقته على اقرار التوصيات الواردة في اعلاه... مع التقدير.

المرفقات:
استماراة عرض الموضوع

أبو العباس بلال النجم
وزير التخطيط
٢٠٠٩/٤/١٧



صورة عنده

السيدة الممثل الإداري المحترمة/ للتفضل بالاطلاع... مع التقدير.
السيدة مدير عام الدائرة القانونية المحترمة/ للتفضل بالاطلاع... مع التقدير
مكتب الوزير / قسم المتابعة / شعبة المتابعة الفنية مع الأوليات كافة
م. عصرا ابن اهيم ٢٠٠٩/٤/١٣



٤٧٩٤ / ٥١٤ العدد:
٢٠٢١/١٥١ التاریخ:

الوزارات كافة - مكتب الوزير
الجهات غير المرتبطة بوزارة كافة - مكتب رئيس الجهة
المحافظات كافة - مكتب المحافظ
امانة بغداد - مكتب الامين
م/ ادراج الشركات والمقاولين المخلين بالتزاماتهم التعاقدية في القائمة السوداء

تهدي وزارة التخطيط أطيب تحياتها...

بناء على مصادقة السيد الوزير بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢ على توصية لجنة تصنيف شركات المقاولات والمقاولين والادراج في القائمة السوداء في جاستها المرقمة (الثانية والسبعون) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/١٥ او صرت الآتي :-
- أن تكون مفاتحة وزارة خلال مدة اقصاهاها (ستة) من تاريخ سحب العمل.
- الالتزام من قبل الجهات التعاقد باتخاذ مايلزم بشأن التنفيذ على حساب المقاول او اللجوء الى لجان الاسراع وحسب ماورد في التشريعات النافذة.
- تكون الاجابة على استفسارات لجنة تصنيف شركات المقاولات والمقاولين والادراج في القائمة السوداء خلال مدة اقصاهاها (شهرين) وبخلافه يهمل الطلب وتعد الاوليات الى جهات التعاقد.

للتفصل بالاطلاع والعمل بموجبه... مع التقدير.

د. ازهار حسين صالح
وكيل الوزارة / وكالة
٢٠٢١/٢/١٤

صورة عنه الى:-

- مجلس النواب / الامانة العامة / السيد الامين العام / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- مجلس الوزراء / مكتب السيد رئيس مجلس الوزراء / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.



العدد: ٢٨٨١/٤

التاريخ: ٢٠٢٠/١١/٩

الدوائر والاقسام القانونية

{
الى/ الوزارات كافة
الجهات غير المرتبطة بوزارة كافة
مجالس المحافظات كافة
محافظات كافة
أمانة بغداد

م/ استماراة المعلومات المطلوبة لغرض الادراج في القائمة السوداء

تهدي وزارة التخطيط أطيب تحياتها..
بغية تنظيم آليات العمل وتسهيل وتسريع الإجراءات المتعلقة بالإدراج في
القائمة السوداء ، يرجى اعتماد الاستماراة (المرفقة طبا) لغرض ملئها
وتوجيهها وإرسالها عبر البريد الإلكتروني مع الأوليات إلى دائرتنا بالإضافة
إلى البريد الورقي عند مفاتحة وزارتنا من قبلكم لغرض الادراج في القائمة
السوداء.

للتفصل بالاطلاع والعمل بموجبه... مع التقدير

المرفقات :

- الاستماراة المعلومات.
- فرصة (D) مدمج.

أ.م.د هناء اسماعيل ابراهيم
المدير العام
٢٠٢٠/١١/٩

صورة عنه الى:-

- مكتب السيد الوزير / للتفصل بالاطلاع ... مع التقدير.
- مكتب الوكيل الاداري / للتفصل بالاطلاع ... مع التقدير.
- مكتب الوكيل الفني / للتفصل بالاطلاع ... مع التقدير.
- الدائرة القانونية/ قسم معلومات شركات المقاولات والمقاولين / شعبة القائمة السوداء والذئاب / مع الأوليات .
- للامتناع مراسلتكم على البريد الإلكتروني (legal.dg@mop.gov.iq) أو (legal.Contract@mop.gov.iq)

المعلومات المطلوبة لغرض الادراج في القائمة السوداء

اسم الوزارة أو الهيئة

أسم الشركة الكامل:

اسم المدير المفوض أو المقاول الكامل :

(تملأ من قبل الجهة طالبة الادراج)	المتطلبات والوثائق المطلوبة
	1. مفاتحة (وزارة التخطيط / الدائرة القانونية) بكتاب موقع من قبل الوزير او المحافظ او رئيس الجهة غير المرتبطة بالوزارة
	2. السند القانوني للادراج في القائمة السوداء وذلك بذكر المادة القانونية
	3. محضر اللجنة التحقيقية وامر تشكيلها والأوراق التحقيقية التي طلبت بموجتها اللجنة ادراج الشركة المقاولة او المقاول في القائمة السوداء
	4. كتاب التبليغ الرسمي للمدير المفوض للشركة او المقاول المتضمن حضوره امام اللجنة التحقيقية لتذوين افادته
	5. نسخة ملونة من افادة المدير المفوض والمهندس المقيم
	6. نسخة ملونة من عقد المقاولة المبرم مع شركة المقاولة او المقاول
	7. نسخة ملونة من كتاب الاحالة الى شركة المقاولة او المقاول
	8. نسخة ملونة من كتاب سحب العمل من شركة المقاولة او المقاول
	9. نسخة ملونة من الانذارات الموجهة لشركة المقاولة والمقاول
	10. نسخة ملونة من هوية التصنيف للشركات والمقاولين المصنفين
	11. نسبة الانجاز الفعلي نسبة الانجاز المخطط نسبة المبالغ المصروفة
	12. آية وثائق تفيد البت في الموضوع

ثالثاً: الاستفسارات:

الصواب	الاخطاء الشائعة
<p>ينبغي على الجهة طالبة الادراج مراعاة الآتي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - معرفة هل ان الشركة حائزة على هوية تصنيف المقاولين من عدمه وفي هذه الحالة تكون من اختصاص الدائرة القانونية في وزارة التخطيط عن جميع انواع العقد. - اما في حال كانت غير حائزة على هوية تصنيف المقاولين وكان العقد من عقود المقاولات فيكون ادراجه ايضا من اختصاص الدائرة القانونية في وزارة التخطيط. - في غير الحالتين اعلاه فيكون من اختصاص دائرة العقود الحكومية العامة في وزارة التخطيط. 	عدم مراعاة الجهة المختصة بالادراج
<p>اعتماد الاجراءات الواردة في التعميم ذي العدد (٤٥/٤) في ٢٠٢٣/١٦ (١٥٠٤) لسنة ٢٠١٦ الخاصة بالادراج والرفع من القائمة السوداء للمقاولين والشركات المقاولة.</p>	عدم مراعاة جهات التعاقد الالية المتبعه في التبليغات
<p>الزامية ادراج النسب استنادا الى الضوابط رقم (٢) لسنة ٢٠١٦ الخاصة بالادراج والرفع من القائمة السوداء للمقاولين والشركات المقاولة.</p>	عدم ذكر نسب الانجاز المادي والمالي للمشروع في طلبات الادراج
<p>الزمعت المادة (١٧) من تعليمات تصنيف المقاولين والشركات المقاولة بتشكيل لجنة تحقيقية في جهات التعاقد لغرض دراسة موضوع الادراج واسباب التأكؤ والتحقيق وتدوين افادات المعنيين.</p>	عدم تشكيل لجنة تحقيقية في جهات التعاقد
<p>ينبغي على جهات التعاقد ذكر السند القانوني بشكل صريح بالاشارة الى المادة (١٥) والفقرة الخاصة بالموضوع (اي حالة من حالات الواردة في المادة).</p>	عدم ذكر السند القانوني بشكل صريح للحالة محل الادراج
<p>يتطلب من جهات التعاقد شروط الادراج الواردة في الضوابط رقم (٢) لسنة ٢٠١٦ المعممة بموجب الكتاب المرقم (٢٢٥٢٢/٥/٤) في ٢٠١٦/١٠/٢٦</p>	عدم استكمال وثائق الادراج
<p>الالتزام بالمددة المحددة وفق قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤١) لسنة ٢٠٢٢</p>	التأخير في تقديم طلب الادراج
<p>نشير الى الاعمام المرقم بالعدد (٣١٦٠٣/٥/٤) في ٢٠٢٤/٩/٥</p>	عدم التزام جهة التعاقد بمدة (٦) ستة اشهر وتاريخ احتسابها
<p>ينبغي على اللجنة التنفيذية التحقيق في الواقع المنسوبة الى الشركة وتبثيت وقوعها وفقا للمادة (١٧) من تعليمات تصنيف المقاولين رقم (١) لسنة ٢٠١٥ وتبثيت ذلك تحريريا وذكر مدة الادراج المحددة بـ (ستين).</p>	عدم تثبيت اللجنة التنفيذية في جهة التعاقد اجراءاتها التنفيذية
<p>ينبغي على جهات التعاقد استتفاذ جميع الاجراءات الفنية التي من الممكن ايقاف تنفيذ العمل بسببها وتبثين ذلك كتابيا ولا سيما في محضر اللجنة التنفيذية بالإضافة الى اية</p>	ورود طلبات ادراج تتضمن جوانب فنية مثلا وجود تعارضات او اوامر غير او عدم صرف سلف للشركة

وثائق تتعلق بطلب الادراج.	اختصاص الدائرة القانونية ودائرة العقود الحكومية في الاحالة على القائمة السوداء
<ul style="list-style-type: none">- فيما يخص الدائرة القانونية نشير الى ان اختصاصها في الاحالة محدد وفق تعليمات تصنيف المقاولين رقم (١) لسنة ٢٠١٥ وفق المادة (١٥) منها.- قدر تعلق الامر بدائرة العقود الحكومية نشير الى المادة (١١/ثانياً) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤.	





حقوق التصميم و الطباعة محفوظة لدى مديرية المطبعة
هيئة الإحصاء، ونظم المعلومات الجغرافية © 2024
printing.press@mop.gov.iq